بالمعنى اللغوي والاعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر
الى القوم اما بالنظر الى مولد والاستعمال فهو على بابه بل قيل انه
الصواب والصحيح لذلك هو جمال النحاة ابن هاشم قال في المغني
والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافاده فجملة قام ولن يقم
يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة فكل ذلك ليس
مفيدًا وجعل ناظر الجيش اطلاقها على ما ذكر اطلاقًا مجازيًا
لانه كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق
اليتامى على البالغين نظر الى انهم كانوا كذلك وعليه اي على
الصحيح فحدها القول المركب الاسنادي افادًا ولم يفد اما كان الفعل
مع فاعله الظاهر او المظهر كقام زيد وقم اي نحو المبتدا مع خبره
كزيد قايم او من نزل منزلة احدهما اي منزل الفعل مع فاعله
او المبتدا مع خبره فالاول كضرب الزيدان بالبنا للمجهول
فان مرفوع الفعل ليس فاعلًا بل هو نايب عنه وكذلك كان زيد
قائمًا فانه مرفوع كان شبه بالفاعل لا فاعل اصطلاحًا ثم
ذهب الى انهما فعلان اصطلاحًا كما الزمخشري فكل منهما

مع

مع عامله فعل وفاعل لا ما نزل منزلة ذلك والثاني ما قايم الزيدان
فان مرفوع الوصف ليس خبرًا عنه لما سياتي بل هو بمنزلة الخبر وما ظننت
زيدًا قائمًا فظنين ما نزل منزلة احدهما بل هو جملة فعلية من فعل وفاعل
بحسب الاصطلاح فجعله في المعنى مما نزل منزلة ذلك غير ظاهر
او هنا ليست للتزويد بل لبيان اقسام المحدود ثم جملة بالنسبة
الى التسمية وعدمها ثلاثة اقسام لانها ان صدرت باسم و
صفًا كان ام غيره كما مر ولو كان مؤولًا من ان والفعل نحو وان
تصوموا خير لكم اي صومكم فاسمية بالنصب اي تسمى ذلك
لنسبته الى الاسم لتصدرها به او صدرت بفعل كما مر وكيقوم زيد
ولا فرق بين ان يكون متصرفا او جامدًا تامًا او ناقصًا ففعلية
كذلك لنسبته الى الفعل لتعرفها به او صدرت بظرف نحو عندك
او في الدار زيد فظرفية كذلك لنسبته الى الظرف لتصدرها
به وهذا بناء على المختار من ان ما بعدهما مرفوع بهما على الفاعلية
لما سياتي وعلى مقابله يرجع هذا القسم الى احد قسميه والمراد
بالمصدر المفهوم من الفعل المسند مطلقًا او المسند اليه

Copyright © King Saud University